EP

UNEP/EA.5/9

Distr.: General
12 November 2020

Arabic
Original: English

الأمم المتحدة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة
لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة
الدورة الخامسة
نيروبي (عبر الإنترنت)، 22-26 شباط/فبراير 2021*
البند 5 من جدول الأعمال المؤقت**
المسائل المتعلقة بالسياسات والإدارة البيئية الدولية

التقدم المحرز في تنفيذ القرار 8/4 بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات

تقرير المديرة التنفيذية

مقدمة

1- طلبت جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، في قرارها 8/4 بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، من المديرة التنفيذية للبرنامج، رهناً بتوافر الموارد، وبالتعاون، عند الاقتضاء، مع المنظمات الأعضاء في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية (أ) زيادة تقديم المساعدة التقنية والمساعدة في مجال بناء القدرات إلى الدول الأعضاء لتحقيق أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في أسرع وقت ممكن؛ (ب) تعزيز التعاون وتفادي ازدواجية الإجراءات التي تتخذها المنظمات الأعضاء في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛ (ج) تعزيز الدعم المقدم إلى النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في إطار التحضير للاجتماع الخامس للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية؛ (د) تجميع تحليل أفضل الممارسات في الكيمياء المستدامة في أدلة عن الكيمياء المراعية للبيئة والكيمياء المستدامة؛ (هـ) متابعة اتجاهات تصميم المواد الكيميائية واستخدامها وإطلاقها، وكذلك اتجاهات إنتاج النفايات من أجل تحديد المسائل المثيرة للقلق للإصدارات المستقبلية من *التوقعات العالمية للمواد الكيميائية والتوقعات العالمية لإدارة النفايات*؛ (و) إعداد تقرير عن المسائل التي تشير فيها الأدلة الناشئة إلى وجود خطر على صحة الإنسان وعلى البيئة؛ (ز) إعداد تقييم للخيارات المتاحة لتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات على الصعيد الدولي؛ (ح) تقديم المشورة التقنية والدعم في مجال السياسات والمساعدة في بناء القدرات إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها

* وفقاً للمقررين اللذين اتُخذا في اجتماع مكتب جمعية الأمم المتحدة للبيئة المعقود في 8 تشرين الأول/أكتوبر 2020 والاجتماع المشترك لمكتبي جمعية الأمم المتحدة للبيئة ولجنة الممثلين الدائمين المعقود في 1 كانون الأول/ديسمبر 2020، من المتوقع أن تُرفع الدورة الخامسة للجمعية في 23 شباط/فبراير 2021 وتُستأنف في اجتماع حضوري في شباط/فبراير 2022.

** UNEP/EA.5/1/Rev.1.

بمرحلة انتقالية؛ وتشجيع قطاع الصناعة والقطاع الخاص على المشاركة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛ (ط) تقديم تقرير مرحلي عن تنفيذ القرار.

2- يتضمن هذا التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار 8/4، مع إبراز الأنشطة المضطلع بها في إطار برنامج العمل 2019-2021، التي يشملها أساساً البرنامج الفرعي للمواد الكيميائية والنفايات وجودة الهواء.

أولاً- التقدم المحرز في تنفيذ القرار 8/4

ألف- التعزيز المؤسسي وبناء القدرات

3- اعتمدت جمعية الأمم المتحدة للبيئة، بموجب القرار 5/1، اختصاصات البرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على الصعيد الوطني من أجل المضي قدماً في تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، واتفاقية ميناماتا، والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ويهدف البرنامج الخاص إلى دعم التعزيز المؤسسي الذي تقوده البلدان على الصعيد الوطني، في سياق نهج متكامل لمعالجة تمويل إدارة مستدامة للمواد الكيميائية والنفايات، مع مراعاة الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية والأولويات لكل بلد، بغية بناء قدرات وطنية عامة مستدامة من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها، ويستجيب البرنامج الخاص للإنجازين المتوقعين (أ) و(ب) للبرنامج الفرعي 5 لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (انظر UNEP.EA.4/4، الصفحتين 76 و77).

4- بلغ مجموع التبرعات والتعهدات للصندوق الاستئماني للبرنامج الخاص، الذي أنشئ في أيلول/سبتمبر 2015، ما مجموعه 607 457 27 دولارات من دولارات الولايات المتحدة حتى 30 تشرين الأول/أكتوبر 2020. ومُوِّل، حتى الآن، 42 مشروعاً في أنحاء أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا الوسطى والشرقية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعد ثلاث جولات من تقديم الطلبات، ولا يزال تنفيذ معظم المشاريع جارياً وتضطلع به الحكومات المتلقية، وتقدم الوكالات المنفذة الدعم في بعض الحالات. وتشمل الأنشطة المموَّلة وضع سياسات وتشريعات وطنية، وإنشاء آليات تنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل تحسين إدارة المواد الكيميائية والنفايات، وتنسيق تنفيذ الصكوك ذات الصلة، وتحسين آليات الإبلاغ، وبناء القدرات، والتوعية. وسينظر المجلس التنفيذي للبرنامج الخاص في الجولة الرابعة من طلبات التمويل في أوائل عام 2021.

باء- تعزيز التعاون وتفادي ازدواجية الإجراءات التي تتخذها المنظمات الأعضاء في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية

5- يواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل بنشاط مع المنظمات الأعضاء في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية ومع غيرها. وشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة بانتظام في اجتماعات البرنامج المشترك بين المنظمات، وجرى إعداد التقارير المذكورة فيما يلي بالتعاون مع المنظمات الأعضاء في البرنامج المشترك بين المنظمات وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

6- وتواصل أمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية العمل مع المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في تنفيذ مشروع مرفق البيئة العالمية للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، بما في ذلك بالأخذ بزمام القيادة في عرضه على جماعات الممارسين المنشأة بشأن الرصاص في الطلاء، والمواد الكيميائية في المنتجات، ومبيدات الآفات الشديدة الخطورة، وأهداف التنمية المستدامة.

7- وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً شريك نشط ومستضيف لتحالفات تهدف إلى تنسيق الإجراءات في مجالات محددة. وفي إطار التحالف العالمي للقضاء على الطلاء الرصاصي، يتعاون برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية مع شركاء (منهم منظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)) لمنع التعرض للرصاص عن طريق تعزيز الجهود الرامية إلى التخلص التدريجي من الطلاء المحتوي على الرصاص. وتقوم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة

للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، بالتعاون مع الشركاء المعنيين، بوضع خطة عمل عالمية بشأن مبيدات الآفات الشديدة الخطورة تهدف إلى الجمع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين والمبادرات التي يتمثل هدفها المشترك في القضاء على الضرر الذي تسببه مبيدات الآفات الشديدة الخطورة. كما يشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة مشاركةً نشطة في الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن إدارة مبيدات الآفات من أجل المساهمة في الجوانب المتصلة بالبيئة. ودعماً لالتزامات البلدان بموجب اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، يعمل برنامج ''كوكب الذهب'' ''planetGOLD''، وهو شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة واليونيدو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومات والقطاع الخاص وجماعات تعدين الذهب الحرفية والصغيرة الحجم، على إزالة الزئبق من سلسلة توريد الذهب الذي ينتجه عمال المناجم الحرفيون وصغار النطاق. ويقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بالتعاون مع أمانة اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، بتنفيذ عدد من مشاريع مرفق البيئة العالمية لمساعدة البلدان على تنفيذ اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة.

8- وإلى جانب إعداد التقرير عن الآثار البيئية لمقاومة مضادات الميكروبات وأسباب تطور وانتشار المقاومة في البيئة، ينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة عدة إجراءات بالتعاون والتنسيق الوثيقين مع منظمات التعاون الثلاثي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات (منظمة الأغذية والزراعة والمنظمة العالمية لصحة الحيوان ومنظمة الصحة العالمية) وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين في العالم، على الصعيدين الإقليمي والوطني، استناداً إلى نهج ''توحيد الأداء في مجال الصحة''.

9- وفضلاً عن ذلك، أجرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقييماً للروابط القائمة مع المجموعات الأخرى ذات الصلة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات وخيارات التنسيق والتعاون بشأن المجالات ذات الاهتمام المشترك. وأُجري التقييم في نيسان/أبريل 2019 بطلب من عملية ما بين الدورات بشأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وتُبرِز ورقة التقييم سبع مجموعات متصلة بالمواد الكيميائية والنفايات هي :الصحة، والتنوع البيولوجي، وعالم العمل، وتغير المناخ، والزراعة والأغذية، وحقوق الإنسان، والاستهلاك والإنتاج المستدامين، وتقترح عناصر للتنسيق والتعاون.

10- وفيما يتعلق بالتنوع البيولوجي، يُعتبر التلوث أحد الضغوط الرئيسية الخمسة التي تدفع مباشرةً إلى فقدان التنوع البيولوجي على الصعيد العالمي. ويشارك برنامج الأمم المتحدة للبيئة بنشاط في هذه العملية، في جهد مشترك مع أمانات اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وأمانة الأوزون، وقدم مدخلات للإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام 2020 بهدف إقامة روابط بين جدول أعمال التلوث وجدول أعمال الطبيعة.

11- وعلاوة على ذلك، يسهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة، من خلال وضع تقرير عن المواد الكيميائية في المواد البلاستيكية، في الجهود الرامية إلى تحسين فهم المواد الكيميائية التي تثير القلق وإمكانات الابتكار ذات الصلة بالقرارين 6/4 و9/4.

جيم- تعزيز الدعم المقدم للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والاعتبارات لما بعد عام 2020

12- جراء وباء فيروس كورونا (كوفيد-19)، أُجِّلت الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، المقرر عقدها في بون بألمانيا، إلى الفترة من 5 إلى 9 تموز/يوليه 2021. ويتواصل العمل على النظر في النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020 من خلال عملية ما بين الدورات.

13- ونظراً إلى القيود المفروضة جراء جائحة كوفيد-19 وما نتج عن ذلك من تأجيل الاجتماع الرابع لعملية ما بين الدورات، التي تنظر في النهج الاستراتيجي والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020، والدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية، اقترح مكتب الدورة الخامسة للمؤتمر والرئيسان

المشاركان لعملية ما بين الدورات إنشاء عدد من الأفرقة العاملة عبر الإنترنت لدعم عمل عملية ما بين الدورات من أجل المضي قدماً في مداولاتها. ويجوز أن تعالج المقترحات التي تقدمها الأفرقة العاملة عبر الإنترنت ثغرات محددة، أو تقدم نصاً توفيقياً محتملاً، أو تقترح نصاً جديداً أو بديلاً يمكن النظر فيه في الدورة الرابعة لعملية ما بين الدورات.

14- وبالإضافة إلى ذلك، سينظر المشاركون في الدورة الخامسة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في إصدار إعلان رفيع المستوى. ويمكن أن يجدد الإعلان الالتزام المنصوص عليه في عام 2006 في إعلان دبي بشأن الإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، أطلق رئيس الدورة الخامسة عملية لوضع إعلان رفيع المستوى محتمل يعكس المدخلات والأفكار والاقتراحات وآراء جميع أصحاب المصلحة في عملية ما بين الدورات.

دال- أدلة الكيمياء المراعية للبيئة والكيمياء المستدامة

15- وضع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، استعداداً للدورة الخامسة لجمعية البيئة، أدلة إلى الكيمياء المراعية للبيئة والكيمياء المستدامة. وتشمل هذه الأدلة دليلاً إطارياً، وموجزاً تنفيذياً، ودليلاً محدداً عن التعليم، من أجل تيسير فهم النهوض بالكيمياء المراعية للبيئة والكيمياء المستدامة فهماً أفضل وتقديم إرشادات إلى البلدان وأصحاب المصلحة بشأنهما.

16- ويستند دليل إطار الكيمياء المراعية للبيئة والكيمياء المستدامة إلى تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة لعام 2019، الذي يحلل تقارير أصحاب المصلحة بشأن الكيمياء المستدامة، وفقاً للقرار 7/2، وتقرير *التوقعات العالمية الثاني للمواد الكيميائية: من التركات إلى حلول مبتكرة: تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.*

17- ومولت حكومتا ألمانيا والسويد هذا النشاط، إلى جانب صندوق البيئة. ووجّه فريق خبراء متعدد أصحاب المصلحة عملية وضع البرنامج، وأُرسِلت الأدلة إلى المنظمات الأعضاء في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية من أجل استعراضها.

هاء- متابعة اتجاهات تصميم المواد الكيميائية واستخدامها وإطلاقها وكذلك اتجاهات إنتاج النفايات من أجل تحديد المسائل المثيرة للقلق لتضمينها في الإصدارات المستقبلية من تقارير *التوقعات العالمية للمواد الكيميائية والتوقعات العالمية لإدارة النفايات*

18- يجري إعداد الطبعة المقبلة من *التوقعات العالمية لإدارة النفايات* لتقديمها إلى الدورة الخامسة لجمعية البيئة. وترد تفاصيل الجهود المبذولة لتحديد المسائل المثيرة للقلق في الفقرة 19 فيما يلي، وتواصَل العمل بناءً على تقرير *التوقعات العالمية الثاني للمواد الكيميائية*، الذي نُشر عام 2019. ولإعداد التقارير المستقبلية، استعرض برنامج الأمم المتحدة للبيئة تصميم وإنتاج واستخدام وإطلاق المواد الكيميائية وإنتاج النفايات.

19- وأُحرز تقدم في تحديد البؤر الساخنة التي يحدث فيها التلوث ورسم خرائط لها، وفي تحديد الممارسات الجيدة. ونُشرت سبعة تقارير إقليمية عن التوقعات المتعلقة بإدارة النفايات في حزيران/يونيه 2020 تشمل أفريقيا وآسيا الوسطى وغرب آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الجبلية. وتستند الطبعة المقبلة من *التوقعات العالمية لإدارة النفايات* إلى الاتجاهات الرئيسية المحددة في التوقعات الإقليمية. وينمو إنتاج النفايات بوتيرة أسرع بكثير من نمو الهياكل الأساسية الجديدة لإدارة تلك النفايات، مما يعني أن التخلص غير المنضبط من النفايات سيستمر في الارتفاع. وقد زادت النفايات الإلكترونية، وهو تيار نفايات ذو صلة تدخل فيه نسبة عالية من المواد الكيميائية واستخدام المواد الكيميائية في عملية إعادة التدوير، بنسبة 21 في المائة في غضون خمس سنوات، وأُنتِج 53,6 مليون طن متري من النفايات الإلكترونية في جميع أنحاء العالم في عام 2019. وعموماً، فإن صناعة إدارة النفايات يحركها التفاعل بين أربعة اتجاهات رئيسية هي: الاقتصاد الدائري، والقمامة البحرية، وتغير المناخ، والثورة الصناعية الرابعة.

20- ومن المهم التشديد على أن السياسات المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات يمكن أن يكون لها أثر إيجابي كبير في تصميم المنتجات والجهود التي تُبذَل في المراحل الأولى من الإنتاج من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين وإعادة الإدماج في عجلة الإنتاج. ولبلوغ هذا الهدف، ستتطلب هذه السياسات التنسيق مع السياسات الأخرى المتصلة بالمنتجات. واستشهدت عدة بلدان بالتنفيذ الوطني لاتفاقيات المواد الكيميائية باعتباره مثالاً إيجابياً أدى إلى الاتساق والتعاون على المستوى الوطني فيما يتعلق بجهود السياسات المتعلقة بالمنتجات – مثلاً من خلال وضع تشريعات وطنية بشأن حظر استخدام الزئبق في المنتجات.

واو- تقرير عن المسائل التي تشير فيها الأدلة الناشئة إلى وجود خطر على صحة الإنسان وعلى البيئة

21- جُمِع تقرير عن المسائل التي تشير فيها الأدلة الناشئة إلى وجود خطر على صحة الإنسان وعلى البيئة، بتمويل من حكومة سويسرا. ويهدف التقرير إلى إطلاع المجتمع الدولي على الحالة الراهنة للمسائل المحددة المثيرة للقلق. ووضِع التقرير بالتعاون مع المنظمات الأعضاء في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وأمانات الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

22- ويتضمن التقرير تقييماً للمسائل الثماني الناشئة في مجال السياسات العامة وغيرها من المسائل المثيرة القلق التي حُدِّدت في إطار النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وهي: المواد الكيميائية المستخدمة في المنتجات، والمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، والملوثات الصيدلانية الثابتة بيئياً، والمواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، ومبيدات الآفات الشديدة الخطورة، والرصاص في الطلاء، وتكنولوجيا النانو والمواد النانوية المصنَّعة، والمواد الألكيلية البيرفلورية والمتعددة الفلور. ويستعرض كيفية معالجة الأطر التنظيمية والسياساتية الحالية لهذه المسائل من خلال الصكوك والإجراءات، بالاستفادة من نتائج تقرير *التوقعات العالمية الثاني للمواد الكيميائية*، وإبراز التحديات والفرص.

23- ويتناول التقرير المتعلق بالمسائل المثيرة للقلق أيضاً المسائل الإحدى عشر التي تشير الأدلة الناشئة بشأنها إلى وجود خطر على صحة الإنسان والبيئة والتي تم تحديدها في تقرير *التوقعات العالمية الثاني للمواد الكيميائية*، وهي: الزرنيخ، والبيسفينول ألف، والكادميوم، والغليفوسات، والرصاص، والجسيمات البلاستيكية الدقيقة، والنيونيكوتينويدات، والمواد العضوية القصديرية، والفثالات، والهيدروكربونات العطرية المتعددة الحلقات، والتريكلوسان. ويقيِّم التقرير مدى التعرض الحالي والأدوات والإجراءات المتخذة في إطار الأطر التنظيمية والسياساتية الحالية، مع تسليط الضوء على التحديات والفرص. كما تقدَّم معلومات أساسية عن آثار هذه القضايا على صحة الإنسان والبيئة استناداً إلى التقييمات الحالية التي تجريها الحكومات الوطنية والمؤسسات الحكومية الدولية.

24- وتُعرَض، في التقرير المتعلق بالمسائل المثيرة للقلق، ''بداية لشحذ الفكر'' بشأن تحديد المسائل التي تثير القلق تشمل استعراض النُهج القائمة ووضع خريطة المبادرات الحالية الأخرى ذات الصلة والنظر في المجالات المحتملة التي يمكن أن تُحدَّد فيها مسائل قد تثير القلق في المستقبل وإجراءات التحديد الممكنة. وتلي ذلك نظرة شاملة للعمل الدولي في المستقبل بشأن القضايا التي تثير الاهتمام.

زاي- تقييم الخيارات المتاحة لتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات

25- وضِع تقرير يتضمن تقييماً للخيارات المتاحة لتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات على المستوى الدولي من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، استعداداً للدورة الخامسة لجمعية الأمم المتحدة للبيئة، وصدر في 30 حزيران/يونيه 2020. ومولت إعداد التقرير حكومتا ألمانيا وسويسرا، وصناديق معنية بالبيئة.

26- ويهدف التقرير إلى تسهيل وإرشاد المناقشة بشأن تعزيز جوانب الترابط بين العلوم والسياسات في مجال إدارة المواد الكيمائية والنفايات من أجل دعم وتعزيز اتخاذ الإجراءات القائمة على العلم على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والعالمي بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات بعد عام 2020.

27- وتُستعرَض في التقرير مجموعة متنوعة من المنابر القائمة بين العلوم والسياسات، وتُناقَش الدروس المستفادة من وضع التوقعات والتقييمات. وتُدرَس آثار تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات ونواتجه، كما يُناقَش التصميم المؤسسي لهذا المنبر. وبالنظر إلى الحاجة إلى نواتج ذات حجية ذات صلة بالسياسات العامة ولكنها لا تُلزِم بسياسات بعينها، وضرورة وجود برنامج سريع الاستجابة، يقدم التقرير عرضاً لخيارات تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات.

حاء- المشورة التقنية ودعم السياسات وبناء القدرات للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية

28- يقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم وبناء القدرات لرصد الملوثات العضوية الثابتة في الأوساط الأحيائية واللاأحيائية من خلال تنفيذ مشاريع مرفق البيئة العالمية بشأن خطة الرصد العالمية المعنية بالملوثات العضوية الثابتة، التي تشمل التدريب والتوجيه التقني على أخذ العينات وتحليل المصفوفات لمستويات تلك الملوثات. ويدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أيضاً إنتاج البيانات عن مستويات الملوثات العضوية الثابتة في حليب الأمهات والوسائط البيئية من خلال مجموعة من المختبرات المتخصصة المختارة. ويسهم ذلك إسهاماً مباشراً في خطة الرصد العالمية التابعة لاتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة وعملية تقييم فعاليتها.

29- وعلى سبيل المثال، في معالجة الزئبق، قدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حتى الآن الدعم إلى 62 بلداً في وضع تقييمات أولية في إطار اتفاقية ميناماتا، وإلى 30 بلداً في وضع خطط عمل وطنية للحد من استخدام الزئبق في تعدين الذهب الحرفي والصغير النطاق، بتمويل من مرفق البيئة العالمية. كما وضع أدوات رئيسية ومواد إرشادية لدعم الإجراءات المتعلقة بالتعدين الحرفي والضيق النطاق للذهب.

30- وعلاوة على ذلك، تركز شراكة الزئبق العالمية، التي تضم أكثر من 190 من أصحاب المصلحة، على دعم البلدان في تنفيذ اتفاقية ميناماتا في الوقت المناسب وعلى نحو فعال، وتوفير أحدث المعارف والعلوم بشأن الزئبق وتقديم التواصل والتوعية بشأن الإجراءات العالمية المتعلقة بالزئبق.

31- وقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة الدعم إلى 61 بلداً، من خلال التحالف العالمي للقضاء على الطلاء الرصاصي، بما في ذلك في إطار العنصر 1 من أفضل الممارسات العالمية بشأن مسائل السياسات الكيميائية الناشئة المثيرة للقلق، في إطار مشروع النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية. وقُدمت المساعدة التقنية إلى البلدان في مجال اعتماد تشريعات بشأن الطلاء الرصاصي من ناحيتي الصياغة القانونية والتوعية.

32- ويقدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة حالياً الدعم إلى أربعة بلدان في آسيا للوفاء بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف من خلال إعداد دورات تدريبية مخصصة على الإنترنت وسلسلة من أنشطة بناء القدرات استناداً إلى تقييم للثغرات، بميزانية قدرها مليون دولار قدمها الصندوق الاستئماني الصيني.

33- ووقِّعت مذكرة تفاهم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والمجلس الدولي للرابطات الكيميائية في عام 2016 لوضع وتنفيذ نظم فعالة لإدارة المواد الكيميائية لقطاع الأعمال والمؤسسات العامة. وأُجري عدد من الأنشطة المشتركة، بما في ذلك الدراسات، وأنشطة بناء القدرات الوطنية في بلدان نامية (الأرجنتين وجمهورية تنزانيا المتحدة والصين وكينيا والهند) وتطوير أدوات التعلم المتعلقة بمعلومات الصحة والسلامة البيئية ذات الصلة بالمواد الكيميائية.

34- وقام برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانات اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية بتنشيط فرقة العمل المشتركة المعنية بالتعاون البرنامجي بشأن المواد الكيميائية والنفايات. وتهدف فرقة العمل إلى تعزيز التعاون البرنامجي، وتعمل بمثابة منبر لاستكشاف الروابط بجداول الأعمال الأوسع نطاقاً بشأن البيئة والتنمية المستدامة، مثل جدول أعمال التلوث، وأنماط الحياة المستدامة، وإعادة الدمج في عجلة الإنتاج، والمدن.

35- ومن أجل الاستجابة للطلب المتزايد على تحسين البيانات والقدرات اللازمة لمتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق الغايات الواردة فيها، أطلق برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام 2017 مشروعاً بعنوان ''المواد الكيميائية والنفايات في خطة عام 2030: بناء القدرات في متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية للتقليل إلى أدنى حد من مخاطر المواد الكيميائية والنفايات عبر القطاعات''، بتمويل من حساب الأمم المتحدة للتنمية. ويجري حالياً تقديم المساعدة إلى ثلاثة بلدان رائدة مختارة في تنفيذ تقييم وطني لإحصاءاتها ومؤشراتها وإبلاغها عن المواد الكيميائية والنفايات، بهدف وضع خطة عمل وطنية بشأن مؤشرات الإحصاءات ذات الصلة بإدارة المواد الكيميائية والنفايات ورصدها والإبلاغ عنها.

ثانياً- الدروس المستفادة

36- تنص الفقرة 24 من اختصاصات البرنامج الخاص لدعم التعزيز المؤسسي على المستوى الوطني لتعزيز تنفيذ اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم واتفاقية ميناماتا والنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، على أن يكون البرنامج مفتوحاً لتلقي التبرعات وطلبات الدعم لمدة سبع سنوات من تاريخ إنشائه. ويجوز تمديد البرنامج الخاص مرة واحدة لا تتجاوز مدتها خمس سنوات إضافية، وذلك على أساس استعراض وتقييم مُرضيين ورهناً بتوصية يصدرها المجلس التنفيذي إلى جمعية البيئة. ويجوز صرف أموال البرنامج الخاص لمدة أقصاها 10 سنوات اعتباراً من تاريخ إنشاء البرنامج، أو ثماني سنوات اعتباراً من تاريخ تمديده، عند الاقتضاء، وعندها يُكمِل البرنامج عملياته ويغلق.

37- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، وبعد تقييم البرنامج الخاص تقييماً مرضياً في منتصف المدة، بدأ المجلس التنفيذي مناقشته بشأن إمكان تمديد مدة البرنامج. وستتاح أي توصية يعتمدها المجلس التنفيذي في هذا الصدد في الموقع الشبكي للبرنامج الخاص[1].

38- وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة العمل مع المنظمات الأعضاء في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وغيرها، من أجل تعزيز التعاون وتجنب ازدواجية الإجراءات. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تعزيز أوجه التآزر في تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف.

39- وتواصل جمعية البيئة دعم إطار تمكيني طموح للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات لما بعد عام 2020. وستُدعى الجمعية إلى اعتماد الإطار التمكيني الجديد للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وسيواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة استضافة أمانته، كما سينتدب/يعير رئيس الأمانة. وستدعم الاستراتيجية الجديدة المتوسطة الأجل تنفيذ الإطار التمكيني الجديد. وستُراعى الأهداف والمؤشرات الجديدة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة 2022-2025، من خلال وضع برامج العمل لفترة السنتين.

40- ولئن يجري معالجة بعض المسائل، فإن هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات أكثر طموحاً على الصعيد العالمي من جانب جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك ما يتعلق بالمعادن الثقيلة، وهي تركة تتطلب بذل المزيد من الجهود الدولية.

41- وقد أظهرت أنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة الرامية إلى دعم البلدان فيما يتعلق بالمواد الكيميائية والنفايات أن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإحدى الركائز الثلاث للاستراتيجية المتوسطة الأجل المقترحة، أي المواد الكيميائية والتلوث، وتسهم في الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

(1) انظر www.unenvironment.org/events/working-group-meeting/fourth-teleconference-executive-board-special-programme-support.

ثالثاً- التوصيات والإجراءات المقترح اتخاذها

42- قد ترغب جمعية البيئة في:

(أ) النظر في تمديد فترة البرنامج الخاص، على النحو المنصوص عليه في اختصاصاته، ورهناً بتوصية من المجلس التنفيذي للبرنامج الخاص، من أجل التعجيل بالإجراءات التي تتخذها البلدان المتلقية سعياً إلى إدارة المواد الكيميائية والنفايات إدارةً سليمة؛

(ب) إقراراً بالجهود المبذولة، النظر في إبراز الحاجة إلى مواصلة تعزيز دعم النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية والإطار الجديد للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات وتنفيذه، بما في ذلك توفير ما يكفي من الموظفين والموارد للأمانة؛

(ج) النظر في تشجيع جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين على النظر في أدلة الكيمياء المراعية للبيئة والكيمياء المستدامة وتطبيقها، والتي تبرز، إلى جانب تقرير *التوقعات العالمية الثاني للمواد الكيميائية*، الأهمية الحاسمة للابتكار السليم بيئياً؛

(د) النظر في دعوة جميع أصحاب المصلحة المعنيين إلى أن يأخذوا في الاعتبار نتائج التقرير الصادر مؤخراً بعنوان ''تقرير تقييمي بشأن مسائل مثيرة للقلق: المسائل المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات التي تشكل خطراً على صحة الإنسان وعلى البيئة''[(2)]، وما خلص إليه تقرير *التوقعات العالمية الثاني للمواد الكيميائية* من أن الهدف العالمي المتمثل في التقليل إلى أدنى حد من الآثار الضارة للمواد الكيميائية والنفايات لم يتحقق بحلول عام 2020؛

(هـ) الاعتراف بأن ثمة حاجة إلى أن ينظر المجتمع الدولي مستقبلاً في مجموعة أوسع من المسائل التي تثير القلق وأن يحددها؛

(و) النظر في دعوة جميع أصحاب المصلحة بصورة عاجلة إلى اتخاذ إجراءات أكثر طموحاً على الصعيد العالمي، بما في ذلك بشأن المعادن الثقيلة؛

(ز) النظر في تشجيع مواصلة تطوير وتحليل الإضافة الخاصة بالتقرير المعنون ''تقرير تقييمي بشأن مسائل مثيرة للقلق: المسائل المتعلقة بالمواد الكيميائية والنفايات التي تشكل خطراً على صحة الإنسان وعلى البيئة''، وتقييم المبادرات القائمة على المستوى الوطني وعلى مستوى المنظمات فيما يتعلق بكل مسألة، وتحديد الثغرات والإجراءات المستقبلية المناسبة؛

(ح) النظر في الخيارات المطروحة في التقرير التي تقدم تقييماً للخيارات المتعلقة بتعزيز الترابط بين العلوم والسياسات على الصعيد الدولي من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، واقتراح طريق للمضي قدماً من أجل تعزيز الترابط بين العلوم والسياسات بطريقة شاملة، وبالتالي معالجة الجوانب المتعددة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات؛

(ط) النظر في توجيه الانتباه إلى الدور الذي يمكن أن تؤديه الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات في معالجة التلوث الموروث وتحديد معالم المستقبل، من تصميم المنتجات والعمليات وسلاسل القيمة المبتكرة على نحو سليم بيئياً إلى نظم الاستهلاك والإنتاج المستدامة، كما يتضح من الاستراتيجية المتوسطة الأجل.

---

(2) متاح في https://wedocs.unep.org/bitstream/handle/20.500.11822/33807/ARIC.pdf?sequence=1&isAllowed=y.